

تحسين جودة الهواء والماء بالبحرين ومعايير جديدة لجودة التربة بن دينة: قانون جديد لحماية البيئة والكائنات المهددة بالانقراض

مراجعة وتحديث المعايير والمواصفات البيئية بالبحرين
مراقبة مياه الآبار في عسكرومحيط موقع المخلفات الصناعية
قاعدة بيانات متخصصة لمراقبة وترخيص المواد الكيميائية
خطة لإدارة التخلص النهائي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
تدريب 40 ضابطاً من الجمارك للتخلص من المواد «الكلورو فلورو كربونية»
تدريب 66 شركة محلية على التعامل مع غازات التبريد والتكييف
أولوية خاصة لمشروع «حماية الحباري» لحفظه وتوطينه



د. محمد بن دينة

الصقور لتفهمهم القانون والالتزام به". وفيما يتعلق بالمشاكل البيئية التي تهدد الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية في البحرين سواء في وقتنا الراهن أو مستقبلاً، أوضح بن دينة أنها "تتمثل في تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى البيئة البحرية، وتصريف المياه الملوثة من المصانع، والجرف والصيد الجائر من قبل الصيادين ومن في مقامهم، ومشاريع الردم البحري التي تؤدي إلى تغيير حركة التيارات البحرية بشكل يؤثر على تجدد المياه في بعض المناطق وانحسار الملوثات فيها، وهو ما يؤثر بدوره على الثروة البحرية في تلك المناطق، وحوادث انسكاب النفط من الناقلات النفطية، وتراكم المخلفات الصناعية والبلدية وقلة الفرص المتاحة للاستفادة منها وإعادة تدويرها والتخلص منها بطرق سليمة".

وأشار إلى أنه "تم رصد بعض المخالفات الفردية، ومنها حيازة البعض للحيوانات المفترسة والتي من شأنها الإضرار بالحياة الفطرية والمواطنين، وتصريف المياه الملوثة من المصانع أو من الصحاري، وسكب الزيت المستخدم في البحر من قبل

مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية (ميمك)، والمشروع الوطني لاستزراع أشجار القرم، إضافة إلى صدور مجموعة جديدة من التشريعات البيئية في مجالات حماية طبقة الأوزون، وتنظيم عمل مكاتب الاستشارة البيئية العاملة بالمملكة".

وأكد بن دينة "تعدد البرامج والفعاليات التوعوية التي ينظمها المجلس لتثقيف الجمهور حول أهمية المحافظة على البيئة والحياة الفطرية، وذلك من منطلق إيمان المجلس بأهمية مبدأ التوعية وترسيخ المبادئ والاتجاهات والمفاهيم البيئية لدى الرأي العام".

وأشار إلى أن "ذلك يتم عبر تنظيم ورش العمل التوعوية لمختلف الجهات والمؤسسات كالمراكز الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، وعقد المحاضرات التوعوية في المدارس، ومشاركة احتفالات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويوم البيئة العالمي، إضافة إلى توزيع الكتيبات الإرشادية المتعلقة بالبيئة، وإعداد الأفلام الوثائقية في مختلف المناسبات كـ "يوم الأوزون ونبات القرم"، والعمل على تنظيم مؤتمر الاقتصاد الأخضر بالتعاون مع UNIDO".

وذكر أنه "انطلاقاً من رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، ومتابعة سمو الشيخ عبدالله بن حمد آل خليفة الممثل الشخصي لجلالة الملك رئيس المجلس الأعلى للبيئة، فإن لمشروع حماية طائر الحباري أولوية خاصة نظراً لما يهدف إليه من الحفاظ على تكاثر هذا الطائر وتوطينه في البيئات المناسبة له وحمايته من الصيد حفاظاً على الثروة البيئية والحياة الفطرية في المملكة".

وأوضح أن "المجلس أطلق حملة إعلامية تم من خلالها نشر قانون منع اصطياد الطائر أو التعرض له في مختلف وسائل الإعلام، كما تم وضع لافتات تحذيرية لعدم التعرض له أو اصطياده في جميع المداخل الرئيسية للمنطقة الجنوبية، معرباً عن شكره وتقديره لجميع مرتادي المناطق البرية ومربين

أكد الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة د. محمد بن دينة أن المجلس وبالتعاون مع مجلس النواب بصدد العمل على مشروع قانون بشأن البيئة، خاصة أن القانون المعمول به حالياً مضى عليه 19 عاماً مما يتطلب تحديثه ليتواءم مع المشاكل البيئية، مشيراً إلى قرب الانتهاء من إعداد قانون خاص بحماية الأنواع والكائنات المهددة بالانقراض تنفيذاً لالتزامات المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية المنضمة إليها. ونقلت وكالة أنباء البحرين (بنا) عن بن دينة قوله إن "المجلس ينفذ مشروع مراجعة وتحديث المعايير والمواصفات البيئية بالبحرين، ويتضمن تحسيناً في جودة الهواء والماء مع استحداث معايير متعلقة بجودة التربة، وتقنين الآثار الضارة لتلوث الأوساط البيئية ما يعزز تبعاً من صحة ورفاهية المواطن".

وقال بن دينة إن "هذه الجهود المبذولة تضمن تنفيذ التزامات المملكة في مجال تغير المناخ والتنمية المستدامة عبر خفض الانبعاثات وتبني تقنيات صديقة للبيئة، ومراقبة مياه الآبار الجوفية في كل من عسكرومحيط موقع المخلفات الصلبة الصناعية، وإنشاء قاعدة بيانات كيميائية متخصصة لمراقبة وترخيص المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة البيئية وفرض السيطرة على استيراد هذه المواد". وأضاف أن "جهود المجلس لا تقتصر على ذلك فحسب، حيث إن هناك مشروع خطة لإدارة التخلص النهائي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، وذلك بتدريب 40 ضابطاً من الجمارك على التخلص التام من المواد «الكلورو فلورو الكربونية»، وتدريب 66 شركة محلية على التعامل الآمن والسليم مع غازات وأجهزة التبريد والتكييف".

وتابع أنه "تم إنشاء مركز لقيادة عمليات مكافحة الانسكاب النفطي في ستره وتم التدريب على خطة الطوارئ سنة 2014، وتحديث الخطة الوطنية لمكافحة الانسكاب النفطي والمواد الأخرى الضارة بالتعاون مع

بالتعاون مع مجلس التعليم العالي «بوليتكنك» تبدأ مشوار «الاعتماد الأكاديمي» بورشة متخصصة



من المهرجان الصحي بابتدائية المستقبل للبنات

نشرات توعوية ومطويات بالمهرجان الصحي الرابع

نظمت لجنة الصحة والسلامة المدرسية بمدرسة المستقبل الابتدائية للبنات، المهرجان الصحي الرابع، تحت شعار "المستقبل أخصان صحية آمنة"، بمشاركة عدد من الجهات المتعاونة الحكومية والخاصة. وشمل المهرجان، معرضاً قدمت فيه الجهات المشاركة عروضاً حول الخدمات الصحية التي تقدمها للمجتمع، وقامت بتوزيع المطويات والنشرات التوعوية التي تضمنت نصائح طبية ومعلومات صحية. وهدفت المهرجان، إلى تثقيف الطالبات صحياً، وإطلاع أولياء أمورهن على الخدمات الصحية التي تقدمها المدرسة، بما في ذلك نظافة المرافق الصحية وسلامة الغذاء في المقاصف والصيدلية المضفرة للإسعافات الأولية، إلى جانب فعاليات وبرامج لجنة الصحة المدرسية وتعزيز الشراكة المجتمعية.

بدأت كلية البحرين التقنية "بوليتكنك البحرين" مشوارها لنيل الاعتماد الأكاديمي المؤسسي، بتنظيم ورشة متخصصة بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي.

واعترفت مديرة الجودة والقياس والتحليل والتخطيط بـ "بوليتكنك البحرين" د. ريم البوعيين في تصريح بهذه المناسبة، الاعتماد الأكاديمي أحد الأدوات الرئيسية للارتقاء بمؤسسات التعليم العالي. وقالت إن "بوليتكنك البحرين" اتخذت خطوات جادة لتسريع الحصول على الاعتماد الأكاديمي المؤسسي وفق معايير الاعتماد، عادة الحصول على الاعتماد إنجاز يحسب لـ "بوليتكنك" وللتعليم العالي في البحرين. من جانبه أكد القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لـ "بوليتكنك البحرين" د. محمد



د. ريم البوعيين

داوود يطالب «العمل» باستراتيجية شاملة لتوظيف البحرينيين

كثيرة حول مدى الثقة وقدرة المواطن على تولي المسؤوليات رغم أن المواطن تمكن من الوصول لمناصب متقدمة جداً في جميع المجالات العلمية والعملية. وأشار إلى، أن التنافس في صنع الوظائف يجب أن يكون تحت مراقبة فعلية من جهة الوزارة والإفصاح عن آلية مرنة لتلقي شكاوى من يتعرض للمضايقات أو الإساءة في وظيفته. بهدف فصله وإحلال آخر محله. وأكد، أن الشباب احتلوا مناصب كبيرة وأثبتوا القدرة على التكيف مع الظروف مما يدفع الوزارة للوضوح في أسلوب تعاملها مع وضع ارتفاع نسبة الأجانب بالبحرين، وأسباب عزوف أبناء الوطن عن استلام تلك الوظائف.



جمال داوود

طالب النائب جمال داوود، وزارة العمل، بوضع استراتيجية شاملة توفر لشباب البحرين وظائف تحقق لهم العيش بكرامة وتناسب مع مؤهلات كل منهم. وقال، إن الإجراء الذي تتبعه الوزارة حالياً يتحمل جزء من راتب الموظف مع القطاع الخاص هو في محل تقدير، إلا أنه يتطلب إعادة النظر بالنسبة لرواتب الفئة التي تحمل مؤهلاً أقل من الجامعي. ونوه إلى، أن الجانب الآخر في الاستراتيجية، يجب أن يتضمن خطة الإحلال حيث إن الوظائف الإدارية والمحاسبية والمصرية، كذلك مازالت غير متاحة للبحرانيين إلا بنسب قليلة جداً مقارنة مع الأجانب وهو ما يؤثر تساوؤات

الخاجة: 63% من المعالجين بالخارج لم يعرضوا على اللجنة المختصة

بخالف المادة رقم 3 من ضوابط وإجراءات العلاج بالخارج. وقال إن الوزارة وبحسب تقرير ديوان الرقابة، لا تملك قاعدة بيانات متكاملة بالمستشفيات والمرافق الصحية العالمية، ما يضع المرضى المتبعثين أمام عدم استكمال ترتيبات علاجهم وفق المأمول. وأضاف أن التقرير أفرد ملاحظات من أن تعامل قسم العلاج بالخارج مع الوسطاء غير منظم بشكل قانوني، وعدم وجود أخصائيين مؤهلين أو أطباء استشاريين لمراجعة فواتير علاج المرضى المتبعثين للخارج، للتأكد من صحة المبالغ الواردة فيها.



إسامة الخاجة

دعا النائب أسامة الخاجة، إلى معالجة التجاوزات المتضمنة بتقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية بوزارة الصحة، وبمقدمتها تجاوزات العلاج بالخارج، لافتاً إلى أن 63% من المتبعثين للعلاج بالخارج لم يعرضوا على اللجنة المختصة. وتساءل الخاجة في تصريح له أمس، عن أسباب تخصيص أكثر من مرافق للمريض خلافاً للقانون، وتحمل تكاليف سفر المريض والمرافق على درجة رجال الأعمال بدلاً من الدرجة السياحية. وأكد أن تحمل تكاليف السفر للمريض ومرافقيه على درجة رجال الأعمال بدلاً من الدرجة السياحية،